مشاكل المدن العربية وسبل معالجتها

أ.د. جمعة علي داي
جامعة گرميان/ كلية اللغات والعلوم الإنسانية – خانقين
juma.ali@garmian.edu.krd

الملخص:

أن معظم المدن في العالم تتوسع وتزداد أحجامها بسبب زيادة السكان والهجرة من الأرياف إلى المدن للبحث عن فرص العمل لان مستوى الأجور اعلى من الأرياف وبشكل خاص في مدن الدول العربية، وأصبحت ظاهرة التحضر ظاهرة عالمية في جميع دول العالم بما فيها العالم الثالث المتضمن للدول العربية وهي ترتبط بعدة عوامل اقتصادية واجتماعية، ونلاحظ بان التحضر في الدول المتطورة بدأت بمراحل زمنية متعاقبة وبأسلوب مخطط لها دون القفز لمراحل سريعة على عكس الحالة في الدول العربية التي بدأت فيها ظاهرة التحضر بأسلوب سريع وغير مخطط وبصورة عشوائية أثرت على حجم مدن الدول العربية وسببت مشاكل عديدة من خلال زيادة قوافل الوافدين من الأرياف إلى المدن بحثاً عن ظروف حياة افضل من الأرياف، ولكن عملية التحضر السريعة في المدن العربية سببت ظهور مشاكل عديدة من الصعوبة السيطرة عليها بشكل شامل بل يمكن إيجاد حلول مرحلية تؤدي إلى التقليل من آثارها داخل المدن العربية وفي متن البحث بنيت مشاكل المدن العربية وسبل معالجتها، ومنها مشاكل السكن والنقل والضغط على المرافق العامة والخدمات الرئيسية مثل توفير الماء والكهرباء وعمليات الصرف الصحي والمجاري والخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية، ومشاكل المدن العربية القديمة، ومشاكل تآكل الأرض الزراعية... الخ، بحيث لا يستطيع الشخص الوافد من القرية التأقلم بسرعة مع الواقع الجديد في المدينة إضافة إلى خلق مشاكل نفسية واجتماعية من خلال سكن عدة عوامل في البيت الواحد والحمامات تكون مشتركة وكذلك الحصول على المياه غيرها، وهذه المشاكل تناولتها بالتفصيل في متن البحث مع بيان معالجة كل مشكلة.

وتعاني المدينة العربية مشاكل أخرى منها نقص الخدمات الترفيهية والمناطق المفتوحة والمناطق الخضراء وإضافة إلى حدوث مشاكل اجتماعية متعددة.

وأن اكثر المدن العرية توسعت بصورة عشوائية وخاصةً في نهاية القرن العشرين بسبب الهجرة السريعة من الأرياف إلى المناطق الحضرية وهذا سبب نقص كبير في القوى العاملة الزراعية في

الأرياف التي تعتبر المصدر الأساسي لتزويد السكان بالغذاء، والضغط على الخدمات الأساسية في المدن بسبب زيادة أعداد سكان المدن العربية مما أثرت على التركيب الداخلي للمدن العربية.

الكلمات المفتاحية: المدن العربية، مشاكلها، وسبل معالجتها

(The problems of Arab Cities and the ways of treatment)

Research Summary

Most cities in the world enlarge and grow big in size due to the decrease of population and immigration from countryside to cities looking for work opportunities because the level wages are higher in cities rather in the countryside specially in Arab country cities .The civilized phenomenon becomes global phenomenon in all world countries including the third world country which Arab countries belong to and it is related with many facters economic and social.

We can notice that civilized or civilization in developed countries began with sequence period stages with planned way without quick jumping ,on the contrary in Arab countries which the civilized phenomenon began with quick way, unplanned and randomly and this affected the size of Arab countries cities and made many problems which make increasing number of those who come from countryside to cities looking for the best life chances ,but this create many problems that it was difficult to control,but it could find stage solutions lead to lessen their effect inside Arab countries and in the research the problems of Arab Cities have been shown and also the ways of treatments.Among those problems accommodation, transportation ,press on general facilities, general services like water, electricity and sewage, education, health and social care services and problems of old cities,also the problems of agriculture land erosion.....etc. since the citizen who came from countryside can't acclimatise quickly withdrawn the new state in the city.In addition to that psychological, social problems have been created through sharing many families one house, bathes and difficultly of getting water.All these problems have been shown minutely in the research with the treatment for each problem.

The Arab Cities suffer from other problems such as entertaining service shortages, open areas, and green zones ,besides many social problems.

Many cities enlarged in random way, especially at the end of twentieth century because of fast immigration from countryside to civilized zones and this caused a big shortage of agricultural work force in countryside which is considered the main source of providing the population the food they need.

The press on general services in cities due to increase of population in Arab Cities affected the inner stracture of Arab Cities.

المقدمة Introduction

أصبحت المدن تعاني متاعب ومشكلات عديدة وخاصةً في مدن الدول العربية بسبب التحضر والنمو الحضري الناتج أساساً في التطور العلمي والتكنلوجي في نختلف النواحي والمجالات وما رافقها من طرق البناء الحديثة وخاصة في مجال السكن والإسكان السكاني فشهدنا إنجازات قياسية بفضل البناءات الجاهزة والصناعية فظهرت المدن الحديثة التي تستقطب الملايين من السكان. وما من مدينة في العالم إلا وتعرضت لمشكلات حضرية عديدة انعكست سلبا على مجتمعا الحضري.

ولقد جاء الاهتمام بدراسة المدن والذي يعتبر فرع مهم من فروع الجغرافية البشرية بسبب أهميته الكبيرة في حياة الإنسان فهو بالإضافة لكونه مكاناً لمعيشة نحو (٥٦%) من سكان العالم ونحو (٨٢%) من سكان الدول المتقدمة فان المدينية تشكل المركز الرئيسي لأنشطتهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ويمكن القول بان هي مصانع للحضارة الإنسانية.

فبيئة المدن تعتبر من اكثر البيئات الجغرافية تغيراً على الإطلاق وتشكل نموذجاً رائعاً لما أحدثه الإنسان في بيئته الجغرافية من حيث بناء الدور السكنية وطرق النقل والمواصلات وبناء المصانع والحدائق والباركات والحسور والمحطات والأنفاق وبناء دور العلم والجامعات والمناطق الخضراء والمناطق المفتوحة. وعليه فان المدينية هي البيئة التي صنعها الإنسان بنفسه لنفسه.

وأن عملية توسع المدن وازدياد حجمها وخاصةً مدن الدول العربية وزيادة أهميتها في المشاركة في تطور الظاهرة الحضرية في العالم مما جلب اهتمام أصحاب الاختصاص من الباحثين في مجال الجغرافية وتخطيط المدن كل من اختصاصه وحسب كل زاويا المدينة التي تتعلق باختصاصه الدقيق.

ومعظم المدن في الدول العربية توسعة بشكل كبير عشوائي وخاصة في نهاية القرن العشرين وبداية القرن (٢١) وسبب عملية التحضر السريعة الغير مدروسة وغير مخطط لها وخاصةً بسبب الهجرة السريعة من الأرياف إلى المدن مما سبب مشاكل كثيرة في المناطق الريفية المهاجرين منها وخلق نقص الأيدي العاملة الزراعية وسببت الضغط المتزايد على معظم الخدمات الأساسية في معظم المدن العربية وخلق مشكلة أزمة السكن والنقص في الخدمات الأساسية كالماء والكهرباء والصحية والتعليمية... الخ وانتشار الفوضى إضافة إلى مشاكل اجتماعية كبيرة، يضاف إلى ذلك حالة عدم الانسجام مع الوضع الجديد في المدينة لان معظم السكان المهاجرين من القرى إلى المدن يتميزون بانهم يرتبطون بالواقع القبلي والريفي ومن الصعوبة بسهولة التأقلم مع الوضع الجديد في المدينة إلا بعد فترة طويلة من الزمن وبذلك نلاحظ حدوث المشاكل الكثيرة في المدينة خاصة المشاكل

الاجتماعية والاقتصادية ونقص الخدمات الأساسية في معظم المدن العربية وهذا ما سنوضحه في البحث.

مشكلات المدن العربية Problems in Arabic Cities

التمهيد:

تعتبر عملية التحضر ظاهرة عالمية في الدول المتطورة والنامية وهي مرتبطة بعدة عوامل اقتصادية واجتماعية تتمثل داخل الدولة بتزايد سكان المدن ونمو المدن الكبرى ونشوء المجمعات المدينية العملاقة التي تضم عدة مدن مع ضواحيها.

وقد أدى سرعة التحول الحضري إلى اتساع الفجوة القائمة بين الريف والمدينة خصوصاً في البلدان العربية حيث يزداد اختلال التوزيعات المكانية للسكان، وكذلك التباين في توزيع الخدمات مما يسبب انتقال الأفراد من المناطق الريفية إلى المدن نتيجة حرمان الأرياف من الخدمات الأساسية وارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية للسكان وتخلف الزراعة في المنطقة العربية نتيجة الضغط المتزايد على الموارد الزراعية المحدودة وانخفاض الإنتاجية.

أما الدول المتطورة فقد تمكنت من اجتياز مراحل التحول الحضري فيها والتكيف مع التغيرات التي شهدتها المدن وحل الكثير من مشكلاتها، بينما نجد أن معظم المدن العربية ما زالت تواجه مشكلات التحضر السريع في حركة التمدن دون استعداد وحتى دون المرور بالمراحل اللازمة في سلسلة التحولات الحضرية وهناك خصائص مشتركة في التجمعات الحضرية في مدن المنطقة العربية وتشمل تدهور الظروف السكنية وانتشار الفقر الشديد وانخفاض مستوى الدخل الفردي وانتشار البطالة أما تزايد موجات الوافدين للعمل في المدينة، وانتشار ظاهرة السكن العشوائي والتي تفتقر إلى الخدمات الرئيسية كالمياه والمجاري الصحية والكهرباء والطرق مما يؤدي إلى تدهور البيئة الحضرية وإعاقة مخططات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

أن المشكلة الرئيسية في حركة التمدين، ترجع إلى عدم التوافق بين زيادة السكان في المدن وتضخيم أحجامها من ناحية وما يعرف بزيادة التحضر وأسلوب الحياة وطبيعة المعيشة والعلاقات الاجتماعية السائدة في الحياة الحضرية، حيث نجد في ضواحي مدينة بيروت مثلاً تجمعات تبدو وكأنها قرى حقيقية، اقتلعت من جذورها وانتقلت إلى المدينة في عملية تريف واسعة، وهذا ما حدث في القاهرة وبغداد ودمشق. فمدينة القاهرة مثلاً تضم داخل حدودها أطرافاً ريفية حضرية تمتد على مقربة من الفيلات الحديثة في الغرب، وتتخلل حي مصر القديمة الحضري وضاحية المعادي في الجنوب في شكل بيوت ذات طابق واحد من الطين. ويمكن الإشارة أيضاً إلى أن حي الشرابية الذي

يقع في منطقة الاستقرار الشمالية يمثل في القاهرة منطقة ريفية بحتة سنحاول في هذا البحث عرض بعض المشاكل الحضرية التي تواجهها المدن العربية ونسلط الضوء على ارتباط هذه المشاكل بالعوامل والمحددات الرئيسية في عملية النمو الحضري وذلك للاستفادة منها في وضع سياسة عامة للتخطيط الحضري.

١ – مشكلة السكن في المدينة Housing Problem in the City

يعتبر السكن من الحاجات الضرورية للإنسان والتي لا يستطيع العيش بدونها. فهو يعادل في أهمية الماء والغذاء والكساء' الدواء، حتى يعيش الإنسان عيشة عصرية تتماشى مع متطلبات حياته اليومية مخيما يقل المعروض من المساكن في السوق، يرتفع السعر للوحدة السكنية إلى الحدود الذي يعجز فيه الإنسان من فئات المجتمع المختلفة في الحصول على وحدة سكنية تؤويه وأسرته.

أن معظم المدن العربية تعاني من مشكلة نقص في عدد المساكن المناسبة وخاصة بإضافة المهاجرين الجدد إلى المدينة.

ومشكلة الإسكان في المدينة العربية تأخذ صوراً عديدة فهي أما مشكلة عددية كعلاقة بين ما هو معروض من الوحدات السكنية وما هو مطلوب منها والذي يحدده سوق الإسكان أو مشكلة في توزيع الإسكان ووحداته أو مشكلة عدم توفر مساحات لإقامة مشاريع الإسكان عليها ... الخ. وربما يكون للمشكلة وجه أخر ففي مدينة العين بالإمارات فان نسبة المعروض من الوحدات السكنية اكثر من نسبة المطلوب. في حين وجد في مدينة القاهرة طبقا لإحصاء عام ١٩٧٢ عجز في الإسكان قدره (٧٠٠) الف وحدة سكنية وبلغت درجة التزاحم في الغرفة الواحدة (٢,٧). وفي بغداد الكبرى قدر أن المتوسط يصل إلى (٣) أشخاص في الغرفة الواحدة. أما الوجه الأسوأ هو ما انحدر إليه مستوى الإسكان في بعض المدن سواء من حيث تخطيط المناطق السكنية والمساحة اللازمة لكل أصرة ويصيب الفرد من معدلات التزاحم والكثافات السكانية غير المحتملة ويقدر بعض الباحثين أن نسبة تتراوح بين (٢٠ و ٥٠ %) من سكان العواصم العربية يعيشون في مناطق سكنية فقيرة أو مساكن غير ملائمة ولنأخذ بيروت مثلاً على ذلك وحسب الإحصاءات الرسمية هناك (٣٠%) من مجموع سكان العاصمة يمكن أن تصنف على أنها مناطق فقيرة وتستوعب هذه المساكن (٤٠%) من السكان في العاصمة وليس الوضع بأحسن حالاً في القاهرة حيث أن عدد المناطق الفقيرة تستوعب (٤٥%) من مجموع سكانها ومع ذلك ونجد أن هذه المشكلة اصبح لها ظواهر مؤشرات تلفت النظر ومن بين هذه المؤشرات التي تشير إلى وجود هذه المشكلة وتضخمها هي:

١ – **وضوح ظاهرة غياب المسكن الملائم** وارتفاع قيمة أو بدل إيجاره الشهري.

٢ – **ظاهرة التكدس:** تكدس اكثر من أسرة ربما اثنتين أو ثلاثة أو أربعة في مسكن واحد أعد أصلا لسكن أسرة واحدة.

٣ – **ظاهرة التزاحم:** أي تزاحم الأفراد في الغرفة الواحدة ثم باستمرار زحف سكان الأرياف إلى الحضر، برزن ظاهرة انتشار المناطق السكنية العشوائية لكل ما فيها من مشاكل اجتماعية وما فيها من إهدار لمستوى البيئة بالخطر.

وقد نتج عن ذلك ارتفاع الكثافات العمرانية وبارتفاعها تعددت المشاكل العمرانية ومنها:-

١ – مشكلة الصرف الصحي.

٢ – مشكلة مياه الشرب

٣ – مشكلة الكهرباء.

٤ – مشكلة القصور في المرافق التعليمية.

٥ – مشكلة القصور في مرافق الصحة العامة.

٦ – مشكلة النقل والمواصلات.

وتبرز ارتفاع الكثافة السكانية في المدينة العربية كنتيجة مباشرة بين النمو العمراني والنمو السكاني للمدينة ففي بعض مدن الدول العربية لم يستطيع النمو العمراني أن يواكب النمو السكاني مما اسفر عن تركيز سكاني على مساحات عمرانية محددة، ففي القاهرة نجد أن التزاحم السكاني في الشقق يصل إلى نسب عالية وخاصة في الأقسام الشعبية من المدينة.

حيث يصل التزاحم في الوحدة السكنية في قسم الدرب إلى (٦,٤٧) وفي باب الشعرية (٦,٣٥) وفي بولاق إلى (٦,١٧) والساحل (٥,٩٥) والموسكي (٥,٥٨) ومصر القديمة إلى (٥,٤٥) والمطرية (٥,٣٨) والظاهر (٥,٣٢)[٢] وتتباين عملية توزيع سكان القاهرة على ارض المدينة تبايناً كثيراً.

والقاعدة العامة في هذا التوزيع هي انخفاض الكثافة السكانية بالنسبة للكم الواحد قرب منطقة القلب التجاري أولاً. وكذلك في ضواحي الأطراف الراقية وبين المنطقتين المذكورتين ترتفع الكثافة إلى أقصاها وخاصة في الأحياء السكنية الشعبية الفقيرة وتتدفق إلى هذه المناطق هجرة الفقراء النازحين من المدن الصغرى والقرى، وتتحول بمرور الزمن إلى مدن عشش وصفيح تمثل الريف في العاصمة (تريف المدينة) إلى جانب ما يمكن أن تحدثه هذه الكثافة السكانية المرتفعة من تأثير سلبي على الخدمات والمرافق الأساسية الخاصة بهذه المناطق كثيفة السكان (تصل الكثافة السكانية في حي باب الشعرية إلى (٣٩) الف نسمة /كم^{٢}، وفي روض الفرج تتجاوز (١٠٠) الف نسمة/ كم^{٢} أما في السيدة

زينب فتبلغ (٧٢) الف نسمة/كم^{٢} ولا شك أن الزيادة السكانية المطردة في المدن الكبرى في حصد كان لها انعكاس كبير على مشكلة الإسكان وتفاقمها بما يترتب على هذه الزيادة في تكوين اسر جديدة بحاجة إلى مساكن جديدة ويؤدي ذلك إلى ازدحام سكاني في كثير من أحياء القاهرة ويؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من المساحة المخصصة للاستعمال السكني.

وأن خمسة الأف شخص في القاهرة يقيمون في كل كم^{٢} واحد. وأن كل متر مربع في العاصمة يقيم عليه (٥) أفراد. وتعتبر محافظة القاهرة من اكثر محافظات مصر طلبا للسكن ثم يليها محافظة الجيزة، وأن نسبة كبيرة من مباني مدينة القاهرة متداعية ومتهالكة وآيلة للسقوط و (٤٠%) لا تصلح للسكن الآدمي، وأن ١/٣ من مباني القاهرة لا تصل إليها المياه ولا المجاري أو الكهرباء وأن نسبة ٤:٢ يعيشون في حجرة واحدة في المتوسط.

وفي العراق تبلغ الكثافة السكانية (٣٣) شخص/كم^{٢} واحد. وتوجد اعلى كثافة في محافظة بغداد حيث تبلغ (٨٣١) شخص/كم^{٢} الواحد. وتأتي محافظة بابل بالمرتبة الثانية بـ (١٣٣) شخص/ كم^{٢}، تليها البصرة (٦٤) شخص/كم^{٢}.

أما ادنى الكثافات السكانية فتوجد في المناطق الصحراوية. إذ تبلغ الكثافة السكانية في محافظة الأنبار أربعة أشخاص في الكم^{٢}، تليها المثنى بخمسة أشخاص لكل كم^{٢} واحد. وأن الاختلافات في الكثافة السكانية في العراق ظهرت بسبب بروز دور المدن الطاغية وخصوصاً مدينة بغداد واختلال الشبكة الاجتماعية والاقتصادية في هذه المستوطنات وكذلك استمرار الهجرة من مناطق محددة (لمحافظات ميسان وذي قار) إلى بغداد والبصرة مما يسبب في عدم توازنها في التوزيع السكاني في العراق. وتعاني العائلة العراقية من مشكلة ارتفاع الإيجارات للدور السكنية. وارتفاع تكاليف شراء الأراضي السكنية وبناء دور سكن عليها بسبب ارتفاع قيمة مواد البناء وأجور العمل. ولقد ثبت وجود فرق شاسع بين معدل النمو للسكان في العراق وبين معدل نمو عدد الوحدات السكنية. ووفقا للإحصاءات الوطنية والدولية فان حاجة العراق إلى السكن الملائم تتراوح بين (٣ – ٣,٥) مليون وحدة سكنية بموجب إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء فان القطاع العام المسؤول الأول عن تشييد الوحدات السكنية للمواطنين لم يستطع توفير هذه الوحدات خلال (٢٠) سنة الماضية ويعزي السبب إلى الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق لمدة (١٣) سنة وما تبعه من أحداث التخريب والسلب والنهب وانتقار الأمن بعد سقوط النظام السابق عام (٢٠٠٣) مما أدى إلى توقف تشييد الوحدات السكنية حتى في القطاع الخاص ماعدا استثناءات بسيطة. أما بالنسبة إلى القطاع الخاص ووفقاً لاحصاءيات الجهاز المركزي للإحصاء فقد قام بإنشاء وحدات سكنية (دور سكن) بلغ

مجموعها (٣٤٥٩٣٣) وحدة سكنية في كافة محافظات العراق (عدا إقليم كوردستان) على مدى (١٦) سنة للفترة من عام (١٩٩٠) ولغاية عام (٢٠٠٦)، أي بمعدل (٢١٦٢٠) وحدة سكنية سنويا.

وأن مجموع التخصيصات المالية التي تم تخصيصها إلى وزارة الإسكان والتعمير خلال السنوات (٨) الماضية ٢٠٠٣ – ٢٠١٠ والذي بلغ مجموع مبالغها بحدود (٤ مليارات دولار)[١]. وفي عام (١٩٨٤) قدر عدد المساكن في بيروت الكبرى بحوالي (٣٥٤) الف وحدة سكنية، فيها حوالي (١١٠) الف تضررن جزئياً أو كلياً خلال الحرب اللبنانية و (٧٠) الف مسكن احتلت بطريقة شرعية ويلاحظ أنه بين (١٩٧٠ و ١٩٨٤) زاد عدد المساكن في بيروت الكبرى بنسبة (٥٠%) لكن هذه الزيادة اقتصرت على بناء المساكن الفخمة المعروضة للبيع والتي يفوق المعروض منها للطلب، بينما تزداد الحاجة إلى المساكن الشعبية لذوي الدخل المتوسط والمحدود.

وقد عرفت مدينة ليبيا أزمة انتشار الأكواخ وأحياء الصفيح والسكن العشوائي خلال الخمسينات والستينات وخاصةً في مدينتي طرابلس وبنغازي وتحولت الضواحي إلى مدن الصفيح تكونت في أماكن عبارة عن مستنقعات ومنخفضات معرضة للفيضانات الوديان كما حصل جنوب مدينة طرابلس وقد تكونت عدة أحياء في طرابلس كما في باب غشروخي سيدي المصري وحي سيدي خليفة وفي طريق المطار.

ولكن من خلال تطبيق السياسات التي طبقت في مجال الإسكان تمكنت دولة ليبيا من القضاء على مدن الصفيح والأكواخ وبذلك بحرق آخر كوخ خلال عام (١٩٧٧) وأصبحت تضم مجموعة من الوحدات السكنية التي تشاهد عند مدخل مدينة طرابلس في اتجاه مطار طرابلس الدولي.

أما الأردن فقد بلغ مجموع السكان التقديرية في المناطق الفقيرة والإسكان العشوائي حوالي (١٥٠) الف نسمة ومعظم الساكنين هم اسر حديثة التكوين التي تركت المحميات وكان بمعدل (٧) أفراد في الوحدة السكنية كما أن اكثر تلك المساكن مكونة من غرفة واحدة، بحيث يبلغ متوسط الأفراد في الغرفة الواحدة (٣,٢). وتبرز المشكلات السكنية في مناطق مختلفة من المدن العربية بأشكال متنوعة تشمل أماكن السكن العشوائي وتضم الأحياء التي شيدت في غياب القوانين والتشريعات ودون المستوى المطلوب بحيث يستحيل توفر الخدمات الاجتماعية لعدم وجود فراغات مناسبة لبناء مدرسة أو ملعب أو مستوصف أما حياة سكان المقابر تتميز بوجود نشاطات متعددة يمارسها السكان كذلك تنشر الأعمال اليومية مثل نقل المياه وتنظيف الأحواض، ذلك أن غالبية السكان يعملون في مسكنهم بينما تشير تدفق طوفان الوافدين للإقامة الدائمة.

في بيروت (مثال ذلك) أحياء صفية أو حي السلم والمعمورة وبئر حسن. أما في المغرب فيلاحظ أن النقص الحاصل في التجهيز ويعود في بعض الأحيان إلى تدابير تتخذها شركات توزيع الكهرباء والمياه وقد قدر مستوى المساحات الموصلة بالتيار الكهربائي بـ (٤٠%) من مجموع الأبنية العشوائية وعدم وجود طرق رئيسية وطبق الأزمة، صعوبة دخول الزيارات إلى هذه الأحياء وانعدام شبكة الصرف الصحي وانتشار النفايات والتلوث في هذه الأحياء وانتشار الأمراض.

يمكن تحديد أسباب مشكلة السكن في مدن بعض الدول العربية بما يلي:

The housing Problem in cities of Some Arab Countries can be identified as follows:

١ – تهدم العديد من دور السكن في ظل أزمة تعيشها تلك الدول وتأخر أعمال التعمير وإعادة البناء وعدم القيام بإنشاء مباني جديدة لتعويض ما هدم.

٢ – توقف الدولة عن القيام بالمشاريع الإسكانية وعن توزيع الأراضي على السكان أو على جمعيات بناء المساكن. أو ضعف برامج الإسكان.

٣ – استئجار الدولة والشركات العديد من دور السكن المخصصة للسكان واستخدامها لأغراض أخرى غير سكنية كدوائر ومكاتب وغيرها.

٤ – البطء الشديد في إنجاز مشاريع الإسكان من جراء تعقيدات حركة تكنلوجيا البناء ومواد البناء... الخ.

٢ – مشكلة المحافظة على المدينة العربية القديمة.

Preserving Problem of the old Arabic city

أن التضخم الحضري والسكاني في المدينة العربية المعاصرة أدى إلى تركيز السكان في المناطق القديمة لرخص الإيجار وادى ذلك إلى تفتيت المنزل الكبير في هذه المناطق أم عن طريق الورثة للرغبة في الاستقلال أو للاستفادة منه في إنشاء عمارات سكنية أو مكاتب أو محلات تجارية. أدى ذلك إلى زيادة الكثافات البنائية وكذلك الكثافات السكانية في هذه المناطق عما كانت عليه. وأن ذلك قد اثر على جميع المناطق القديمة والأثرية والتاريخية.

حيث شيدت أبنية بالخرسانة المسلحة في المدينة العربية القديمة دون قيود معمارية أو فنية أو تخطيطية. وعلى اثر ذلك أزيلت العديد من الأبنية الاثارية المهمة تاريخياً ومعمارياً بالإضافة إلى ذلك فان الطراز المعماري للمباني السكنية القديمة لم تحترم. حيث تحكمت في عملية البناء الالة دون الإنسان والبيئة التي يحيا فيها.

وبذلك انعدم الترابط بين المكونات المساحية للمدينة ومقوماتها المعنوية. ويلاحظ في عمليات التحديث وتجديد المدينة العربية القديمة الاختفاء التدريجي للطرز المعمارية العربية ويحل محلها طرز معمارية غربية أخرى كما تتألف الامتدادات العمرانية الحديثة من أبنية ذات طرز معمارية مستوردة، وبذلك تختفي الطرز المعمارية العربية في المناطق القديمة والحديثة على حد السواء وذلك لعدم انسجامها مع التراث الهندسي والمعماري والاجتماعي والثقافي وأخيراً تدهور البيئة وتأثير ذلك على نوعية ومستوى حياة أهل المدينة.

والمحاولات السريعة التي اتخذتها الدول العربية للمحافظة على هذا التراث، أخذت صورة ما يعرف بعمارة الواجهات مع أن المطلوب هو اختلاف المدارس العمرانية المختلفة ما بين الحديث والقديم وما بين الطراز العربي الإسلامي والطراز الأوربي أدى ذلك إلى فقدان المدن والعواصم العربية لشخصيتها المتميزة، حيث يشكل التخطيط الجديد والعمارة الحالية والنتائج المترتبة على ذلك للمشكلة الرئيسية التي يعاني سكان المدن الكبيرة اجتماعياً وصحياً واقتصادياً، فالراحة غي مؤمنة، بسبب زوال الخصوصية في هذه العمائر، كما أن شروط العزل الحراري والتهوية والتشميس لم تعد من القضايا التي يهتم بها المخطط الحضري والمهندس المعماري عند القيام بوضع التصاميم الأساسية للمدينة العربية وتصميم العمارة.

أن ما ربحناه من التقليد كان ضياع الهوية في كثير من الأحيان حيث تم بعثرة المدينة العربية القديمة بفتح شوارع عريضة فيها وإزالة عناصر أساسية وهامة مناعت راية التحديث. وهكذا فقد العديد من هذه المدن هويتها نتيجةً بتر أجزاء هامة منها كما هو الحال بالنسبة لمدينة بغداد ودمشق والجزائر والقاهرة وغيرها حيث غرس فيها بشكل مصطنع عناصر جديدة ذات كتل غربية في مواقع أحيائها القديمة وأن عملية الاكتظاظ أدى إلى عدم تحقيق الرؤية البصرية الجديدة للأبنية التاريخية والهامة وذلك لعدم وجود فراغات ومساحات كافية حولها.

ومع تزايد عدد السكان وتوسع المدن العربية ثم هدم معظم المباني القديمة من وسط المدن وذلك لشق طرق النقل الواسعة كما حدث في معظم المدن الخليجية النفطية واستعانت بشركات عالمية لوضع مخططات مدنها وفق الأسس والتصاميم الغربية، مثل الكويت، الرياض، وأبو ظبي ودبي والدوحة والعين والشارقة. وقد أسفرت هذه التعديلات عن خارطة الطابع المعماري التراثي الذي يحمل تاريخ المدن العربية.

أن التركيب الداخلي للمدن العربية اليوم يتم بظاهرة تدهور المدينة القديمة وتوسع المدينة الحديثة التي تتصف بالطابع الأوربي الغربي كما حصل في منطقة مصر الجديدة في القاهرة والفوليهات في مدينة بنغازي والجميرة في مدينة دبي والمدينة الجديدة في عمان، وخلدة وأنطاليا في بيروت. ويخشى بمرور الزمن أن تندثر المعالم الحضارية العربية القديمة الإسلامية المتمثلة بالساحات والأسواق القديمة لتحل محلها مشاهد غريبة عن التراث العربي المتميزة. وما يحدث في وسط بيروت اليوم[١] يعتبر نموذجاً لتغير معالم المدينة القديمة التي دمرتها الحرب ويلاحظ أن معظم المخططات الحديثة للمدن العربية هي من صنع المهندسين الأجانب ومخطط المدن الذين لا يولون أهمية للحفاظ على الماضي.

٣- بيئة المدينة ومشاكل التلوث Environment city and Pollution Problem

تلوث البيئة يعني التغير الحاصل في عامل أو اكثر من عوامل البيئة إذ هو تغير في خواص تلك العوامل المكونة للبيئة كالهواء والماء كما هم الحال بالنسبة للتلوث الكيمياوي والضوضائي والشعاعي كالمؤثرات التي تحدثها العديد من الأنشطة البشرية كالصناعات ووسائل المواصلات في الهواء أو الماء وكذلك الأدخنة والنفايات والأضرار الجانبية التي تنتج عن بعض المشاريع والنشاطات الاقتصادية كالسدود وحفر القنوات واقتلاع الغابات وكذلك عن العوامل الطبيعية مثل التلوث الفيزيائي والبايولوجي وأن للتلوث اثأر سيئة على صحة الإنسان في المدينة وعلى مقدار وإنتاجيته في العمل.

تتفاقم مشكلة التلوث في المدن العربية نتيجة تزايد السكان وسرعة التحضر ونمو المدن الكبرى وارتفاع الكثافة السكانية تضاف إلى هذه العوامل مسألة التصنع وانتشار المناطق الصناعية داخل المدن وفي أماكن سكنية دون توفير ومسائل الحماية لتفادي المخاطر الناجمة عن انتشار الغازات والأدخنة والملوثات الصناعية التي تتسرب بين النفايات المستعملة داخل المدينة، وبعض المدن العربية تعاني من تلوث المياه الجوفية والمياه السطحية ثم تلوث الأرض والهواء في الأحياء المزدحمة بالسكان.

ويمثل الصرف الصحي ومحطات معالجة المجاري احد الخدمات البيئية الأساسية في المدن، ولكن زيادة السكان في المدن العربية أدى إلى الضغط على خدمات شبكات الصرف الصحي وانتشار المياه الملوثة في داخل التجمعات السكانية مما يشكل تهديد خطير للصحة العامة ونوعية البيئة.

وقد أصبحت مصادر التلوث الناتج عن المراكز الحضرية الكبرى في الدول العربية والتي يتم التخلص منها في المياه الإقليمية مثل البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي هدنا لخطط عمل لحماية البيئة البحرية وفي حديقة عمان يوجد تلوث صناعي شديد في نهر الزرقاء تتميز

مياهها بان رائحتها كريهة ورديئة وغير صالحة للاستخدام البشري وذلك من خلال المجاري المعالجة الخارجة من محطة عين غزال وتمثل دليلاً واضحاً على رداءة الأداء في عملية المعالجة.

وأن معظم الصناعات القائمة في منطقة عمان الكبرى تستخدم المياه بكميات كبيرة باستثناء صناعة الخميرة، صناعات الفوسفات والورق ودبغ الجلود والبير، وهناك معاناة من قبل المدن العربية في إدارة عمليات جمع النفايات والتخلص منها وهذه تسبب مشاكل تلوث كثيرة في المدن والأساليب المتبعة في جمع القمامة أساليب تقليدية وقديمة جداً لا تنسجم مع ظروف المدن الآن. وقد استفادت مصر في مجال تدبير الفضلات الصلبة التي تبرز كمشكلة أساسية في القاهرة وحصلت هيأة نظافة وتجميل القاهرة على دعم لتطوير مشروعات الطمر الصحي في التربة الصحراوية الرملية وتحويل النفايات إلى سماد ونقل القمامة والاستفادة منها. ويختلف حجم المشكلات البيئية في المدن العربية بين بلد وآخر ففي حين توجد برامج شاملة ومعالجة في بعض الدول المصدرة للبترول لا توجد بالمقابل في البلدان الأقل نمو (السودان، الصومال، موريتانيا، وجيبوتي) لكن تلوث المياه منتشر في غالبية المدن العربية بينما يزداد تلوث الهواء مع تزايد أعداد السكان وقد تبين بأن الفضلات الصلبة باتت تشكل تهديداً مخيفاً لاستعمالات الأرض الأخرى، وهي سبب تلوث الأرض المنتشر في بعض الأقاليم الحضرية، خصوصاً المناطق الساحلية المطلة على البحر المتوسط. وتبين أيضاً من مراجعة البرامج والأنشطة التي تعتمدها البلدان في الأردن، سوريا، البجرين، تونس، السودان الصومال والعراق وقطر والكويت ومصر والسعودية أنه يوجد تحسن في بعض الأنشطة لكنه لم يحدث تقدم فعال في صناعة المعايير والمقاييس وتدبير التخلص من الفضلات الخطرة. وأن زيادة أعداد السكان في عدد من الضواحي الفقيرة وأحياء البؤس حول المدن الكبرى، ظهرت علامات التلوث وارتفاع نسبة ثاني أوكسيد الكربون التي تغطي أجواء بعض المدن العربية (بيروت، والقاهرة، ودمشق وبغداد، والكويت والدار البيضاء) أما تلوث المياه في مدينة بغداد فهو ناجم عن أن معظم المنشآت الصناعية والتي تشمل شركات النسيج، والألبان، ومعامل البيرة والجلود الواقعة على مجاري الأنهار تصرف فضلاتها السائلة والصلبة إليها دون معالجة،

كما يحصل بالنسبة لمياه نهر دجلة ولهذا التلوث اثره الكبير على تجهيز مدينة بغداد بالمياه. كم أنه يعرقل توفير مياه الشرب لتلبية الحاجات المتزايدة في الأحياء السكنية.

ويبرز تأثير بيئة المدينة على الإنسان في مجالات أخرى، فإلى جانب تلوث المياه والهواء والتربة، يمكن إضافة التلوث الناجم عن الضجيج حيث تنشأ أماكن السكن العشوائي قرب مناطق المطارات وبمحاذاة الخطوط المعدة لهبوط وإقلاع الطائرات (كما هي الحال في حي الأوزاعي والرحل

العالي قرب مطار بيروت الدولي) وكذلك حي المطار[٢] قرب القاهرة والجزائر والدار البيضاء وهناك نوع آخر من التلوث وهو التلوث البصري لقسم من المدن العربية مما يشوه النظرة البصرية بالعين المجردة لوجود تشوهات من خلال المقارنة في المدن الأقسام والبيانات الموجودة في المدينة والتي تسبب التلوث البصري.

٤ – مشكلة النقل والمرور Traffic Problem

يعتبر النقل بوسائله المختلفة الشرايين والأوردة التي تنطلق من قلب المدينة لأحيائها السكنية داخل المدينة، وبين ضواحيها السكنية على حدودها الخارجية ولولا هذا العنصر الحيوي، لما استطاعت المدينة العصرية أن تنمو وتتطور وتتوسع على رقعة أرضه تمثل أضعاف المرات عما كانت عليه المدينة ما قبل الميلاد وما قبل صناعة الالة التجارية والألة ذات الاحتراق الداخلي. وقد أدى التحضر السريع في المدن العربية إلى تضخم سكان المدن مما يؤدي إلى زيادة مستمرة في استعمالات وسائل النقل الخاصة والعامة وتوسع المساحات المخصصة لها في المدينة ولكن الدراسات توضح بأن هذه الزيادة هي دون المستوى المطلوب وذلك نتيجة أزمة النقل التي تتفاقم في غالبية هذه المدن من ازدحام حركة المرور وحالات الاختناق في أوقات العمل والحركة الخاصة في المناطق التجارية والصناعية ومن المدن العربية التي تعاني من مشكلة النقل والمرور مدينة عمان بسبب زيادة أعداد السكان مقرونة بزيادة في أعداد السيارات بل وتزداد المشكلة تعقيداً الأمر الذي دفع صانعي القرار بالمدينة إلى إنشاء خطوط للنقل بالقطارات السريعة بين مدن السلط وعمان والرصفية لحل مشكلة النقل عام (٢٠٠٥) اضف إلى ذلك أن الانتقال بين الساحة الهاشمية وضواحي المدينة في أبو نصير والبقعة ومربع الحمام وناعور يستغرق ما بين ٣٠ – ٤٠ دقيقة. وهناك مدن أخرى مثل مدينة القاهرة التي تعكس أزمة النقل بشدة خاصةً في أوقات الذروة من خلال التنقل بين مكان العمل والمسكن، وهذا ينعكس سلباً على نفسه وقدرة المواطن في العطاء والإنتاج وذلك ببذل جهد اقل وإنتاج هزيل كما ارتبطت حوادث المرور بالسيارات السريعة إذ قدر عدد الوفيات في عمان لوحدها عام (٢٠٠٠) بنحو (٢٠٠٠) وفاة سنوياً، ويؤدي الزيادة في ملكية السيارات الخاصة لطول وزيادة فترات الذروة في حركة المرور وزيادة في الاختناقات بالطرق.

وقد أدى ارتفاع عدد السيارات في المدن العربية بدرجة مذهلة إلى ظهور مشكلة النقص في مواقف السيارات وانسياب حركة المرور في الطرق والشوارع الرئيسية والقديمة خاصةً بعد أن استخدمت جوانب الطرق والأرصفة وممرات المشاة والأرصفة وممرات المشاة لوقوف السيارات بالمستوى الذي أصبحت فيه هذه السيارات ووسائل النقل الأخرى تزاحم السكان انفسهم حتى أن

البعض يعتقد بأن المدن بنيت من اجل السيارات وليس بهدف الاستقرار الإنساني ثم هناك أيضاً المشاكل الناجمة عن المرور مثل الضجيج وتلوث الهواء بسبب عوادم السيارات ثم هناك عنصر الاقتصاد والذي يمثل في ارتفاع زمن الرحلة اليومية أو كما يعلق عليها بالرحلات البندولية بين المسكن والعمل وأن السعة العملية لحركة المرور في هذه الطرق تقل بنسبة (٢٥%) تقريباً عن بديلتها في البدان المتقدمة ويرجع السبب الرئيسي في هذا إلى ارتفاع نسبة الطرق غير الممهدة وليس إلى الكثافة السكانية الزائدة عن الحد كما يشاع.

٥ – المشاكل الاجتماعية The social Problems

مع تزايد عدد سكان المدينة الحديثة ازداد الطلب على الخدمات الاجتماعية من تعليمية وصحية واجتماعية ورياضية، الأمر الذي اقتضى التوسع في إنشاء المدارس بمراحلها المختلفة بالإضافة إلى المعاهد العلمية التقنية والكليات الجامعية، حتى تمكن الطالب من اخذ نصيبه في التعليم الاكاديمي والمهني والتقني. هذا بالإضافة إلى إنشاء المستشفيات بمستوياتها المختلفة وتوفير الكوادر الطبية والدوائية للتصدي لأمراض المدينة وانعكاس سلباً على الإنتاج المحلي والوطني. كذلك إنشاء مراكز الإصلاح والتأهيل الاجتماعي لمعالجة المجرمين وخريجي السجون وإعادة تأهيلهم ليكونوا أفراد صالحين في المجتمع مع معالجة مدمني المخدرات والخمور وجنوح الأحداث، بالإضافة إلى توفير الرعاية الصحية للمسنين والمسنات في دور للعجزة وإقامة مراكز الأمومة والطفولة للمحافظة على الطفولة وألام معا داخل مجتمع المدينة. هناك فرق شاسع بين منطقة مركز عاصمة عربية واحدى قرى تلك الدولة العربية قد توحي لصاحبها بان هجرة الريفي إلى المدينة مشكلة اجتماعية تعادل في ضخامتها هذا الفرق العظيم بين العاصمة وبين تلك القرية. تضم المدن الكبيرة عادة أنواع كثيرة من الجماعات الصغيرة المتداخلة وفي خلايا هذا النسيج يعيش المهاجر داخل المدينة في مناطق شعبية خاصة لأنها تقلل في الفجوة التي تفصل بين موطنه الأصلي وموطنه الجديد.

فالمدينة نموذج واحد من نماذج التغيرات السريعة التي قد تحدث في الثقافة والتي تترك أثارا بعيدة المدى في البناء الاجتماعي والتي تظهر بجلاء في المشاكل الاجتماعية والشخصية. ولا بد أن تؤكد بان الانتقال في المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحضري لا يسير في طريق منظم وأسلوب متفق عليه. أن عملية التحضر وتأثيرها يتمان بخطوات متفاوتة في السرعة في مختلف قطاعات المجتمع وعند الأمم. وأنه كلما زاد معدل وسرعة التحضر كلما ازداد احتمال تصارع وتنافر العلاقات بين مختلف النظام الاجتماعي. فالمشاكل الاجتماعية التي تنشأ عن التحضر السريع تتمثل على الحضور في قدرة النازحين إلى الحياة الحضرية على التوافق والتكيف. وفي المدينة يصطدم الوافد الفردي بذلك

الاتساع واللاتجانس المميزين وغير المفهومين في نظره. وفي البداية يعيش مع أقاربه ثم يحاول أن يتواءم تدريجيا مع الحياة في المدينة. وأن تجمع المدينة المعقد اجتماعياً والمفكك من حيث العلاقات العائلية وصلة القرابة والأشكال الجديدة للترفيه والتسلية وازدياد السكان في المدينة يسبب الضغط المتزايد على الخدمات الرئيسية وعلى المرافق الصحية وازدحام حركة المرور والضوضاء والكهرباء والسكن واختلاف المستوى المعاشي بين الريف والمدينة وهناك ظاهرة اجتماعية أخرى متولدة عن الهجرة وتعيشها بعض المدن الغربية فمثلاً بغداد تعيش ظاهرة التكتل السكاني سواء كان تكتلاً يليق بمستوى الدخل أو تكتلاً اجتماعياً مرتباً بروابط عشائرية. أن أعداد كبيرة من الهاجرين إلى بغداد من محافظة ميسان والمحافظات الجنوبية تركزان في منطقة معينة من مدينة بغداد (مدينة الصدر) في حين نجد أن قسماً من مهاجري لمحافظات الغربية قد تركزوا في الأحياء السكنية في الكرخ، أما مهاجري المحافظات الشمالية فقد تركزوا في مناطق باب الشيخ وشارع الكفاح وفي منطقة الخليج العربي هناك ظاهرة اجتماعية مميزة نتيجة الهجرة المتصاعدة من جنسيات متعددة مما أدى إلى إغراق منطقة الخليج العربي بالعناصر الأجنبية الوافدة بشكل لا مثيل له في العالم. يعمل على تحويل المجتمع الخليجي الأصيل ذات العادات والتقاليد الخاصة إلى مجتمع لا هوية له يخيم الآسيويين والافارقة والأوربيين وغيرهم. وهؤلاء اثروا بالبيئة الاجتماعية للخليج العربي ونقلوا إلى مجتمعه جميع سلبياتهم. فعلى سبيل المثال نجد في الشركات الكبرى أثرت ثلاثي جنسية (مثل منطقة الشعبية الصناعية في الكويت) يعملون تع ساعات العمل ويتفاعلون مع بعضهم وبعد إنهاء الدوام يتجه العاملون إلى جماعاتهم وعلاقاتهم مع أبناء جنسهم ووطنهم.

وبعبارة أخرى فأن المجتمع من الناحية السوسيولوجية يتكون من عدة ثقافات وجنسيات ونتيجة لذلك اتسعت قاعدة الجماعات المتباينة عرضياً وسياسياً واجتماعياً واقتصادياً ومهنياً، وتعقدت العلاقات الاجتماعية وبرز بالتالي مشكلات أثرت على المدينة واستقراراها وعلى سبيل المثال لا تشير بعض الإحصائيات الرسمية حول مسائل الأمن والعدل في دولة الإمارات العربية المتحدة أن مجموع من ارتكبوا الجرائم من غير المواطنين عام (١٩٧٧) كانوا (٢٩٤٨) شخصا. وتوضح البيانات الممائلة حول البحر من أن نسبة من ارتكبوا جرائم من الآسيويين كانت (٦٦%) عام (١٩٧٨) لذك فان مشكلة العمالة الوافدة هي مجرد جزء كل مشكلات هذه المجتمعات وعلاقاتها بأفرادها وهناك مشكلة. اجتماعية ظهرت في منطقة الخليج وهي انتشار القيم الاستهلاكية في الأسرة مما أو باستمرار بأزمات مالية قاسية قد تدفع بعضا من أعضاءها للسير بطرق غير مشروعة للحصول على المال،

حيث معظم الأموال التي كان من المقرر أن تتجه نحو الاستثمار والإنتاج والتنمية تحولت إلى قطاع الخدمات والاستيراد لمواد استهلاكية.

يضاف إلى ذلك أن المهاجر من الريف إلى المدينة يسكن في الأحياء الفقيرة والبائسة ويصاب بأمراض نفسية وانفصام الشخصية وعدم القدرة على اتخاذ القرار الصائب ثم يعملون بقطاع الخدمات الهامشية يشكلون يسمى جيش البطالة الاحتياط في المدن ونظير أيضا الأغلال الشخصي والأغلال الاجتماعي، كذلك أن الجرعة والسرقة والبغاء والأمراض العقلية وإدمان الخمور والمخدرات تظهر في عائلات هؤلاء المهاجرين إلى المدينة أن هذا النوع من مشاكل التحضر يعتبر من اخطر واهم المشاكل التي تعاني منها المدينة العربية إذ أنه يحط من نوعية حياة الإنسان في المدينة الذي أنشئت وطورت المدينة من أجله وهو خلق بيئة صغيرة وأمينة وصالحة لمعيشة الإنسان وأخيرا فان المدينة الحديثة في حاجة ماسة لخدمات اجتماعية فاعلة وكفؤة تودي خدماتها لسكان المدينة بكل كفاءة وأن عجز عن ذلك في كلها أو بعضها فسوف توقع المدينة المزيد من الإجرام وجنوح الأحداث وانتشار الأمراض وتلوث البيئة مادياً ومعنوياً وبالتالي تشكل النسيج الحضري للمجتمع فيه.

٦-مشكلة ضعف أجهزة التخطيط العمراني Problem of weak urban planning devices

إن مشكلة ضعف أجهزة التخطيط العمراني المتمثل في افتقاره الكوادر التخطيطية من مختلف التخصصات في الدوائر البلدية للمدن العربية أدى إلى أنه لا يوجد في بلديات قسم من المدن العربية مخططين وتظهر الحاجة إلى درامات علمية للنقاط الرئيسية للطرق بمختلف أنواعها على أسس استيعابها لحركة المرور الحالية والمتوقعة. وأن عدم وجود سياسة واضحة للتحضر في الدول العربية لا يعطي صورة واضحة لوضع المدن في الاطار السليم وبالتالي تتم جميع التوقعات على اجتهادات المخططين. وأن عملية إعداد التصاميم الأساسية للمدن لا تتم ضمن اطار التأثير الإقليمي الذي يحدد وضع المدن والتجمعات البشرية والدور الذي خصص لكل منها بما يضمن نمو وتطور المدن داخلياً صمن مخطط واضح كما أن عدم وجود أجهزة تؤهله ذات صلاحيات واسعة وإمكانيات مالية وفنية كبيرة يعوق عملية برامج التخطيط العمراني.

لذلك حصل النقص في الخدمات وزيادة ظاهرة السكن العشوائي على اطراف مداخل المدن وكذلك التجاوزات المستمرة في تغيير استعمالات الأرض من سكن إلى تجارة أو صناعة أو بالعكس نظراً لضعف جهاز الرقابة الإدارية اليومية على قيام وتشييد المباني في المدن العربية. والتخطيط العمراني في الدول العربية لا يجد المناخ الطبيعي والعوامل المساعدة لتسهيل عمله وذلك لعدم إشراك المواطنين

والاتحادات والمنظمات الشعبية ووسائل الإعلام من إذاعة وتلفزيون وغيرها في عمليات التخطيط والإدارة والتنظيم الحضري لإنجاح البرامج الموضوعة في تغيير التصاميم الأساسية للمدن بالشكل الذي يعكس إيجابياً على المواطنين في تلك المدن.

وهناك مشكلة أخرى تعاني منها بعض الدول العربية هو انفصال عمليات التخطيط العمرانية من أجهزة مستقلة عن عمليات التخطيط الاقتصادي الاجتماعي قد تسبب في تفكك العمليات التخطيطية الشاملة رغم إيجاد مجموعة من خبراء الأمم المتحدة في دراستها عن تكامل التخطيط العمراني بالتخطيط الاقتصادي الاجتماعي عام (١٩٨٣).

أن قلة المتخصصين في مجال التخطيط العمراني أدى في كثير من الدول العربية إلى إرسالهم إلى الدول الأوربية من اجل التدريب واكتساب الخبرة والتخصص في عمل التخطيط الحضري. ومن كل ذلك نرى أن المدن الكبيرة في الدول العربية تقدمت وتطورت في غياب التخطيط العلمي الذي يناوله الاقتصاد والاجتماع وحتى الطبية، وهذا أدى إلى زيادة مشكلات المدن الكبرى وتعقيد هذه المجتمعات التي تحتاج إلى خدمات متميزة وعنصر بشري متخصص يقوم على إدائها بموجب تخطيط علمي سليم ينبع من واقعها وطبيعة تكوينها وظروفها ومقوماتها وأهدافها الحضارية.

٧-مشكلة تقليص وتأكل الأرض الزراعية

The Problem of reducing and scarcity of Agricultural Land

أن التحضر السريع برز في المنطقة العربية أدى إلى التوسع الكبير في مساحات المدن لاستيعاب تلك الأعداد الكبيرة المهاجرة من الريف إلى المدن وبما أن معظم المدن العربية تقع في أقاليم زراعية خصبة تعتمد عليها المدن باعتبارها مورد هاماً لغذائها وإمدادها بالخضراوات والفواكه. فان التوسع الحضري بما فيه التوسع الحضري العشوائي يزحفان كزحف الرمال مما يؤدي إلى تقليص مساحة الأرض الزراعية وأن هذه الأرض ذات قيمة اقتصادية مهمة جداً. وأصبحت المناطق الزراعية تتناقص مساحتها بتزايد مساحة المراكز العمرانية الواقعة في وسطها وهذه تعد مشكلة حيث تقلصت مساحة الأراضي الزراعية وتوسعت المناطق الحضرية وسبب حدوث نقص في الإنتاج الزراعي ومنتوجاته المتنوعة بسبب تقليص مساحة الأرض الزراعية وهكذا تحولت تلك المناطق الزراعية إلى مساكن ومزارع الدواجن وتجريف الأرض الزراعية.

لذلك فان ملاك الأراضي المجاورة يحاولون بشتى الطرق لاستثمار مشكلة الإسكان وإفراز هذه الأراضي كقطع سكنية لبناء دور عليها دون موافقة الدولة أو باستخدام أساليب غير شرعية لإخفاء الشرعية على هذه الأعمال ولكون معظم التجمعات السكنية تقع وسط الأراضي الزراعية فقد ساعد

الضغط الشعبي الذي تولده أزمة الإسكان على تراخي الدولة في مصادرة الاعتداء على الأرض ووقف التضخم العشوائي للمدن والقرى على حساب الأراضي الزراعية.

وعلى سبيل المثال وصلت هذه المشكلة في مصر إلى أوضاع خطيرة في السنوات الأخيرة حيث أصبحت معدلات فقدان الأرض تعتبر من أجور أراضيها الزراعية من الناحية الإنتاجية (٧٠) الف فدان سنوياً، وأن التكاثر السكاني في مصر على الرقعة الزراعية المحدودة في زيادة معدل انعكاس الرقعة الزراعية لدرجة أن العلماء قدروا أنه على أن تخسر مصر خلال السنوات العشر القادمة (في القرن العشرين) ما يقرب مليون فدان ومن المعروف أن إنتاج فدان من ارض الوادي والدلتا في مصر يعادل عدة أضعاف مثله من الأرض المستصلحة. وأن اعتماد التوسع الأفقي للعديد من المدن العربية أدى إلى زحف العمران على الأراضي الزراعية المنتجة فمثلاً مساحة مدينة بغداد حوالي(٨٥كم^{٢}) ويسكنها حوالي (٧-٨) مليون نسمة في حين تبلغ مساحة باريس حوالي (١٠٠كم^{٢}) وسكانها حوالي ثمانية ملايين نسمة.

ثانياً: سبل وطرق معالجة مشاكل المدن العربية

Ways and methods to address the Problems of Arab cities

١ – مشكلة السكن بالمدينة Housing Problem

لمعالجة هذه المشكلة الكبيرة في المدينة العربية لا بد من اتخاذ الإجراءات التالية:-

١ – لذلك على كل دولة عربية أن تتأخذ إجراءات استراتيجية عامة لحل مشكلة السكن عن طريق مشاركة الدولة من خلال الجمعيات الإسكانية أو تشجيع القطاع الخارجي من اجل زيادة المعروض في الوحدات السكنية سنوياً حسب الزيادة السكانية السنوية وأن تكون أسعار الوحدات السكنية مناسبة حسب دخول السكان وخاصة الطبقات الفقيرة.

٢ – اختيار النماذج السكنية ذات الكلفة القليلة وتنسجم مع حضارة وثقافة الشعوب العربية من حيث البيئة المناخية والصحية.

٣ – إصدار قوانين حديثة لمتابعة كيفية توزيع الأراضي على السكان وبأسعار مناسبة من اجل بناء الوحدات السكنية، وكذلك تمديد الإيجارات بحيث تكون متوازنة مع دخول المواطنين.

٤ – التشجيع على إعطاء قروض الإسكان لذوي الدخل المحدود وبفوائد ملكية.

٥ –إنشاء الجمعيات التعاونية الإسكانية لبناء الوحدات السكنية للمواطنين وعدم فرض الرسوم والضرائب عليها.

٦-القيام ببناء مجمعات سكنية في اطراف المدينة مزودة بكافة الخدمات الرئيسية وبالتقسيط المريح مع دفع مبلغ مناسب كمقدمة لتلك الشركات الإسكانية.

٧-مساعدة وتشجيع بناء المساكن الشعبية للطبقات الفقيرة وصيانة المباني القديمة.

٨-المحافظة على بيئة المدينة القديمة المتدهورة والحفاظ على تراثها وأصالتها ومساعدة أصحابها للبقاء فيها بعد ترميمها بصورة تخدم المدينة القديمة.

٩-توفير جميع المواد الإنشائية والسمنت من خلال إنشاء صناعات مواد البناء محلياً وأن تكون أسعارها مناسبة بشكل عادل.

١٠-إنشاء طرق نقل جيدة لنقل المواد الإنشائية وبأسعار مناسبة وكذلك لنقل السكان إلى تلك المناطق الجديدة.

١١-تشجيع السكان على السكن في العمارات السكنية من خلال البناء العمودي التي لا يحتاج إلى مساحة ارض كبيرة.

١٢-عدم الموافقة على تحويل جنس الملك للأراضي الزراعية إلى جنس للسكن للمحافظة على الأراضي الزراعية وزيادة إنتاجها.

٢-مشكلة المحافظة على المدينة العربية القديمةProblem Preserving of old Arab city

من صفات المدن العربية القديمة أنها تؤمن علاقة مزدوجة مكانية وزمانية بين الإنسان ومحيطه وهذا هو سر بقاء المدينة واستمرارها. لذلك فالمدن تتطور وتزدهر من خلال زيادة التناسق بين العاملين المكاني والزماني، وحالياً اكثر المدن العربية القديمة تتعرض للإزالة والتدهور، من خلال إزالة معظم معالمها الحضارة والأصالة العربية للمدن القديمة، لذلك يجب المحافظة وحماية المراكز والأبنية التجارية والتاريخية لتلك المدن في خلال سن قوانين وتشريعات قانونية تؤكد للحفاظ على المدينة القديمة وتراثها الأصيل وتلك المناطق تغير من خلال النشاط الثقافي والإرث الحضاري للمدينة العربية وتبقى هامة كبيرة على مدى الزمان من خلال الأجيال المتعاقبة وتصبح تلك المناطق نبراس للمدينة العربية القديمة الجميلة التي لا تمحى من الذاكرة لذلك يجب الحفاظ عليها ومن اهم الإجراءات ذات الصفة القانونية هو الحفاظ على بيئة تلك المدن وعدم الموافقة على تغير تصميمها وعدم إزالة أي جزء من معالمها المعمارية التراثية وعدم تحويلها إلى أراضي لتجارة العقارات والوحدات السكنية لكي تبقى في ذاكرة الإنسان مهما طال الزمن وأن واضع المدن العربية القديمة حالياً يمكن وصفه بان هناك مدن تحاول الحفاظ على جسدها وارثها الثقافي وهناك مدن أصبحت في خبر كان

وفقدت صفاتها ولم تبق في الذاكرة وهناك مدن قديمة في طريقها للزوال إذا لم يوجد من يحافظ عليها من قبل الأجهزة الحكومية والثقافية ذات العلاقة بموضوع تراث المدينة العربية القديمة والمحافظة عليها من الزوال.

٣- بيئة المدينة ومشاكل التلوث Environment of the city and Pollution Problems

وسوف نحدد بعض الوسائل من اجل المحافظة على بيئة المدينة العربية:

١-منع جريان المجاري السكنية المنزلية الصناعية وصبها في الأنهار لان ذلك يسبب تلوث المياه وتسبب مشاكل صحية كبيرة للسكان.

٢-إصدار قوانين بعدم الموافقة على إنشاء الصناعات بالقرب من المدن وإنما تخصيص أماكن خاصة بها في الأقسام الجنوبية من المدينة لأنها تنفث الدخان والأتربة وتؤثر على صحة ساكني المنطقة السكنية.

٣-تكليف الدوائر البلدية في كل مدينة بوضع ضوابط المحافظة على بيئة المدينة من خلال إجراءات فرض الغرامات على المخالفين من اجل توفير النظافة وجمع النفايات في أماكنها الخاصة المخصصة لها.

٤-إنشاء مراكز للحجر الصحي للتخلص من كافة الفضلات خارج المدينة وبناء مجاري للصرف الصحي بالشروط الصحية المعمولة لكل مدينة.

٥-الحفاظ على توزيع مياه الشرب من خلال مشروع إسالة الماء ووضع الكلور فيها وتعقيمها باستمرار حفاظاً على الصحة العامة.

٦-ومن اجل الحفاظ على بيئة المدينة لا بد من تشجير شوارع المدينة وتوفير مواقف وباركات وحدائق عامة للاستفادة منها من قبل سكان المدينة للنزهة.

٧-إصدار قوانين صارمة بحق من يقوم بقطع الأشجار من البساتين الواقعة حول المدينة وزيادة مساحتها والمحافظة على الغابات.

٨-بناء الأحزمة الخضراء حول المدن Green belts للمحافظة على بيئة المدينة وجماليتها ومكافحتها للتصحر.

٩-لأهمية البيئة وفوائدها من الواجب إدخالها كمادة علمية دراسية في مختلف المراحل الدراسية لبيان أهمية البيئة والمحافظة عليها.

٤-مشكلة النقل والمرور Traffic Problem

١-من اجل تخفيف الازدحام داخل المدن يجب الالتزام بالقواعد والإرشادات المرورية وإحالة المخالف لدفع غرامة مالية حتى لا تتكرر الأخطاء لاق

٢-فتح الأنفاق لتقليل نسبة الازدحام وخاصةً في ساعات الذروة في المدن الكبرى.

٣-نظراً لكثرة السيارات وأعدادها سنوياً لابد من بناء الباركات في مختلف مناطق المدينة وخاصةً في المدن الكبرى عن طريق الباركات في العمارات العالية إضافة إلى الكراجات الموجودة داخل المدينة بسبب الزخم الكبير وبناء للسيارات عند الأحياء السكنية وعند مداخل الدوائر الحكومية والمؤسسات الأخرى.

٤-إقامة انفاق للسابلة عند تقاطع حركة السابلة مع الشوارع الرئيسية وخاصة في التقاطعات والساحات.

٥-من المحبذ دراسة التصميم الأساسي لكل مدينة ودراسة شبكة المواصلات فيها بحيث تتلائم مع الواقع القائم للمدينة دون أن تسبب مشاكل مرورية.

٦-بناء الطرق السريعة في مجال المدينة والتي تكون فيها الحركة مستمرة وغير متقطعة.

٧-تقليل التقاطعات.

٨-تطبيق نظام Traffic light الإشارات المرورية لأنه طريقة حضارية تساعد على تقليل الحوادث المرورية واحترام الإرشادات المرورية.

٩-وضع كاميرات مراقبة على الشوارع الرئيسية لمتابعة ومراقبة أصحاب السيارات الذين لا يلتزمون بالإشارات الضوئية والسرعة المحددة.

٥-معالجة المشاكل الاجتماعية في المدينة العربية

Addressing Social Problems in the Arab city

المدينة رغم تخصصها بالنشاطات التجارية والمالية والإدارية، ليست إلا بيتاً ومكاناً للعلاقات الاجتماعية والتلاقي الاجتماعي وهي بدون وجود الإنسان فيها تبدو مفقرة خالية كالصحراء.

١-بسبب زيادة سكان المدن يزداد الطلب على الخدمات الاجتماعية المتنوعة ومن ضمنها الخدمات التعليمية والصحية والرياضية والاجتماعية.

٢-التوسع في بناء المدارس بجميع مراحلها الدراسية اعتباراً من روضة الأطفال والمدارس الابتدائية والمتوسطة والإعدادية، إلى بناء الجامعات والمعاهد العلمية حتى يتمكن كل طالب علم من اخذ دورة في التعليم الاكاديمي والمهني والتقني.

٣-بناء المستشفيات والمراكز الصحية وتهيأة الكوادر الصحية والطبية المختلفة لأمراض المدينة ومعالجة السكان من خلال توفير الكوادر الكفؤة وأن هذه المؤسسات الصحية لا تقل أهمية عن توفي الماء والغذاء وطرق النقل وجميع الخدمات العامة الأخرى في المدن الحديثة في البلدان العربية.

٤-بناء مراكز لتأهيل السكان المصابين بالأمراض النفسية والعقلية وتهيأة الظروف الجيدة لهم ومعالجتهم بأسلوب إنساني لانهم كسائر أبناء البشر الأخرى.

٥-فتح مراكز الإصلاح والتأهيل الاجتماعي لمعالجة المجرمين وخرجي السجون وإعادة تأهيلهم ليكونوا مواطنين صالحين في المجتمع، بالإضافة إلى معالجة مدمني المخدرات والخمور وجنوح الأحداث.

٦-بناء دور العجزة لكبار السن من الجنسين الذين ليس لهم من يهتم بهم أو يرعاهم.

٧-ومن اجل المحافظة على الطفولة والأمومة معاً داخل المجتمع المدني لذلك يجب الاهتمام بالطفل والأم معاً من خلال وجود مراكز الأمومة والطفولة في المدينة.

٨-إصدار قوانين تشجع على حماية ووحدة الأسرة كنواة رئيسة في المجتمع المدني والمحافظة عليها من اجل كيان عائلي متماسك ومعالجة العنف الأسري.

٩-وجود الضمان الصحي والاجتماعي لكل فرد في المجتمع بالمساواة وبدون تمييز.

١٠-التأكيد على إيصال الخدمات الاجتماعية وخاصةً في الأحياء الفقيرة من الخدمات الصحية والكهرباء والماء والمجاري لتحقيق العدالة الاجتماعية.

١١-التشجيع على بناء ومناطق للترويج والترفيه الاجتماعي مثل الحدائق العامة والسارح والسينما وملاعب الأطفال وأن يكون التوزيع حسب أعداد السكان في المناطق السكنية في المدينة.

١٢-إصدار قوانين وتشريعات للحفاظ على إحلال الغير ومكافحة الجرائم وبث روح الأمن وعدم التعدي على حقوق الآخرين.

١٣-نظراً لأهمية المشاكل الاجتماعية في المدينة لذلك من الضروري اعتبارها مواد أساسية في المدارس والتأكيد على المساواة وبيان دور الأسرة في المجتمع المدني.

٦-معالجة مشكلة أجهزة التخطيط العمراني

Address the Problem of urban Planning devices

١-الاهتمام بالتخطيط العمراني لما يمثله من أهمية كبيرة لبناء المدينة وتركيبها الداخلي.

٢-وضع استراتيجية معدة من قبل الأجهزة التخطيطية المتخصصة في تخطيط المدن بأسلوب علمي وعقلاني في مدروس للمحافظة على مورفولوجية المدينة وتوسعها المستقبلي.

٣-على جميع المخططين أن يضعوا نصب أعينهم عند وضع مخططات المدينة الربط والعلاقة بين الماضي من حيث التراث والتاريخ والحاضر لمراعاة معالجة مشاكل كثيرة مثل أزمة السكن وطرق النقل بأنواعها.

٤-المطلوب في التخطيط العمراني هو اعتماد خطة متكافئة وشاملة تأخذ بعين الاعتبار وتعتبر المدينة الكبرى فيها مراكز نواة مع بيان آفاق توسعها وأهمية دراسة استعمالات الأرض داخل المدن.

٥-يجب تحديد الغاية والأهمية في أية عملية للتخطيط حتى يصبح التخطيط الحضري ناجحاً وبيان الأهداف الضرورية لعملية التخطيط، على أن تتضمن التوازن الاقتصادي وتخفيف الازدحام في المدن وتحقيق العدالة الاجتماعية.

٦-اهم في التخطيط العمراني هي تلك العمليات والخطط القابلة للتنفيذ والتي تتلاءم مع أوضاع البيئة العربية الطبيعية والحضارية وأن تحقق الشخصية للمدينة.

٧-التأكيد على استخدامات الأرض داخل المدينة من حيث مراعاة كل استعمال بحيث يحقق التكامل والترابط بين أجزاء المدينة دون بانقطاع أو مشاكل والمحافظة على تراث المدينة من جوانبها المتعددة.

٨-التأكيد على وجود المناطق المفتوحة والمناطق الخضراء لتوازن البيئة الحضرية ولضرورة وجودها لأنها تحقق فوائد بيئية وخلق جو من الراحة النفسية للسكان.

٩-أنشاء الباركات العامة والحدائق للراحة والاستجمام.

٧-معالجة مشكلة تقليص وتآكل الأرض الزراعية

Address Problem of reducing and Scarcity of Agricul tural Land

من اجل المحافظة على الأرض الزراعية يجب العمل بما يلي:

In order to Preserve agricul tural Land the Following must be done.

١-المحافظة على الأراضي الزراعية وإصدار القوانين الذي يحرم تحويل تلك الأراضي الزراعية إلى أراضي سكنية.

٢-تهيأة وتوفير الخدمات الأساسية في كل من الريف والمدينة من اجل الحفاظ على الأرياف وذلك تشجيعاً لزيادة الإنتاج الزراعي بمختلف أنواعه.

٣-تطوير الريف من خلال إنماء تلك المناطق وتطوير بنية الريف وإيجاد صناعات خفيفة فيها وكذلك تشجيع الحرف والمهن الزراعية في الريف من اجل توفير مقومات الحياة واستصلاح الأراضي.

٤-وضع قوانين ومعالجات لتخفيف الهجرة من الريف إلى المدينة لما لها من أضرار اقتصادية واجتماعية علة الواقع في الريف وخلق الضغط على الخدمات الأساسية في المدن.

٥- ومن اجل معالجة مشاكل المدينة لابد من تنمية الأرياف وتبدأ اعتباراً من تنمية الإنسان ثم التنمية الاقتصادية لكي يكون هناك انسجام وتطور في النوعين لخدمة المدينة والقرية وخاصةً في الدول العربية.

٦-التأكيد على الثورة الزراعية في الأرياف لان تنمية الموارد الزراعية هي موارد تساعد على تطور القطاع الزراعي وتحقيق مستقبل كبير في المنطقة لان الزراعة نفط دائم.

خلاصة البحث الموسوم ((مشاكل المدن العربية وسبل معالجتها))

أن معظم المدن في العالم تتوسع وتزداد أحجامها بسبب زيادة السكان والهجرة من الأرياف إلى المدن للبحث عن فرص العمل لان مستوى الأجور اعلى من الأرياف وبشكل خاص في مدن الدول العربية، وأصبحت ظاهرة التحضر ظاهرة عالمية في جميع دول العالم بما فيها العالم الثالث المتضمن للدول العربية وهي ترتبط بعدة عوامل اقتصادية واجتماعية، ونلاحظ بان التحضر في الدول المتطورة بدأت بمراحل زمنية متعاقبة وبأسلوب مخطط لها دون القفز لمراحل سريعة على عكس الحالة في الدول العربية التي بدأت فيها ظاهرة التحضر بأسلوب سريع وغير مخطط وبصورة عشوائية أثرت على حجم مدن الدول العربية وسببت مشاكل عديدة من خلال زيادة قوافل الوافدين من الأرياف إلى المدن بحثاً عن ظروف حياة افضل من الأرياف، ولكن عملية التحضر السريعة في المدن العربية

سببت ظهور مشاكل عديدة من الصعوبة السيطرة عليها بشكل شامل بل يمكن إيجاد حلول مرحلية تؤدي إلى التقليل من آثارها داخل المدن العربية وفي متن البحث بنيت مشاكل المدن العربية وسبل معالجتها، ومنها مشاكل السكن والنقل والضغط على المرافق العامة والخدمات الرئيسية مثل توفير الماء والكهرباء وعمليات الصرف الصحي والمجاري والخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية، ومشاكل المدن العربية القديمة، ومشاكل تآكل الأرض الزراعية... الخ، بحيث لا يستطيع الشخص الوافد من القرية التأقلم بسرعة مع الواقع الجديد في المدينة إضافة إلى خلق مشاكل نفسية واجتماعية من خلال سكن عدة عوامل في البيت الواحد والحمامات تكون مشتركة وكذلك الحصول على المياه غيرها، وهذه المشاكل تناولتها بالتفصيل في متن البحث مع بيان معالجة كل مشكلة.

وتعاني المدينة العربية مشاكل أخرى منها نقص الخدمات الترفيهية والمناطق المفتوحة والمناطق الخضراء وإضافة إلى حدوث مشاكل اجتماعية متعددة.

وأن اكثر المدن العرية توسعت بصورة عشوائية وخاصةً في نهاية القرن العشرين بسبب الهجرة السريعة من الأرياف إلى المناطق الحضرية وهذا سبب نقص كبير في القوى العاملة الزراعية في الأرياف التي تعتبر المصدر الأساسي لتزويد السكان بالغذاء، والضغط على الخدمات الأساسية في المدن بسبب زيادة أعداد سكان المدن العربية مما أثرت على التركيب الداخلي للمدن العربية.

المصادر

١- د. علي فاعور / آثار التحضر العربي / دار النهضة العربية بيروت – لبنان عام ٢٠٠٤.
٢- السيد الحسن (أحياء السكن الفقيرة في القاهرة) تحليل بنائي دراسة في حالة جمهورية مصر العربية، ندوة مراكش ١٣ – ١٧ يونيو ١٩٨٨ المملكة المغربية.
٣- د. علي سالم، جغرافية المدن دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان / ط١.
٤- د. حيدر عبدالرزاق كمونة / سياسات التحضر في الوطن العربي / وزارة الثقافة والإعلام بغداد / ١٩٩٠ط١.
٥- فتحي أبو عيانه – المدن الكبرى المهيمنة في الوطن العربي – اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (النشرة السكانية العدد ١٩ – ١٩٨٠.
٦- احمد النكلاوي، القاهرة الكبيرة في نفوس مدين القاهرة دراسة في علم الاجتماع الحضري، دار النهضة العربية ١٩٧٢.
٧- جمال حمدان – شخصية مصر – الجزء الرابع – شخصية مصر الحضارية / القاهرة عالم الكتب ١٩٨٤.
٨- عبدالقادر شهيب – القاهرة تغلق أبوابها في وجه الريف – مجلة التضامن العدد ١١٨، ١٩٨٥.
٩- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، شعبة المستوطنات البشرية ١٩٨٥.
١٠- احصاءيات الجهاز المركزي للإحصاء.

١١- علي عمورة الميلودي، معالجة ظاهرة السكن العشوائي في الجماهيرية العربية الليبية ١٩٨٨، مراكش / المغرب.
١٢- علي عمورة المليودي / التحول الحضري والسكن العشوائي في الجماهيرية تقرير مقدم إلى ندوة مراكش ١٩٨٨.
١٣- روبرت لاقون جرامون، التلوث، ترجمة نادية القباني مطابع الأهرام ١٩٧٧.
١٤- محمد عبدالله الحماد، (ظاهرة السكن العشوائي في الوطن العربي / مراكش ١٩٨٨.
١٥- المعهد العربي لإنماء المدن – النظافة والتخلص من النفايات في المدن العربية الرياض ١٩٨٦.
١٦- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي صدى العقد المجلد ٧، ١٩٨٨.
١٧- مشكلة النقل والمرور في المدينة العراقية، معالجات وحلول للدكتور حيدر كمونة وزارة الثقافة والإعلام الموسوعة الصغيرة، بغداد ١٩٨٦ .
١٨- هبة عبده – هل الفرصة لا تزال سانحة لحديث عن أوجاع القاهرة؟ مجلة الأهرام الاقتصادي – العدد ٨٣٢ / ١٩٨٤.
١٩- محمد مهدي الراوي ورسول الجابري – الهجرة إلى بغداد ١٩٤٧ – ١٩٩٠، أسبابها، آثارها، سبل علاجها وزارة التخطيط هيئة التخطيط الإقليمي.
٢٠- د. حيدر كمونة / الممارسات التخطيطية للمدينة العراقية مجلة آفاق عربية العدد ١٠ / دار الشؤون الثقافية / وزارة الثقافة والإعلام بغداد ١٩٨٤.
٢١- د. عبد الباقي محمد إبراهيم – النمو العمراني في المدينة العربية – مجلة البلديات العدد ٧ وزارة الشؤون البلدية والقروية في السعودية ١٩٨٦.
٢٢- عباس مبروك – الأقمار الصناعية وطائرات الاستطلاع المصرية ترصد كل التعديلات على الرقعة الخضراء – جريدة الأهرام ١٩٨٥.